الاوضاع التنظيمية للجمعيات التعاونية:

يشرف على الحركة التعاونية في الضفة الغربية ثلاثة مكاتب لوائية للتعاون موجودة في كل من نابلس ورام الله والخليل. ويعمل في هذه المكاتب ثمانية مرشدين تعاونيين. وقد وضعت هذه المكاتب بعد الاحتلال تحت اشراف ضابط القيادة لشؤون التعاون والعمل في الحكم العسكري. وقد اعطي لهذا الضابط صلاحية الاشراف على الجمعيات التعاونية حسب قانون التعاون الاردني رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦، بالاضافة طبعا للصلاحيات التي اعطيت له بموجب الاوامر العسكرية الصادرة عن القائد العام للضفة الغربية. وبالاضافة إلى اشراف ضابط القيادة، فان مكاتب التعاون تخضع ايضا للاشراف المباشر لمكاتب الحكم العسكري في الألوية والتي اصبحت في الآونة الاخيرة تتمتع بصلاحيات واسعة فيما يتعلق بالدوائر الحكومية المحلية.

ومن الناحية المقابلة فقد استمرت المنظمة التعاونية بالاشراف على الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية وذلك حسب الانظمة والقرارات التي تتخذها الجهات ذات العلاقة في عمان. ويشمل ذلك اجراءات التسجيل للجمعيات الجديدة وعمليات التمويل ومحاولة المشاركة في تنظيم الاجهزة الادارية للجمعيات التعاونية ورفع كفاءتها عن طريق تزويدها بالخبرات الفنية. ولكن من الواضح ان قدرة المنظمة التعاونية على تنفيذ سياساتها وقراراتها في الضفة الغربية هي محدودة وتعتمد في نهاية الامر على موافقة السلطة على ذلك، او على الاقل سكوتها عنه. وقد قامت المنظمة التعاونية منذ بضعة اشهر بتشكيل ما يسمى بـ «اللجنة الاستشارية» والتي تتكون من ثلاث مدراء سابقين لفروع الاتحاد التعاوني في الضفة الغربية، واناطت بهذه اللجنة بعض المهام المتعلقة برصد اوضاع الحركة التعاونية وتشخيص مشاكلها وتقديم التوصيات المناسبة لها. ولا يوجد حتى الان ما يثبت ان لهذه اللجنة الامكانيات التي تمكنها من القيام بالمهام الموكلة اليها.

تقويم التعاونيات الزراعية:

ان تقويم منجزات التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية، وخاصة جمعيات التسويق اللوائية التي تعتبر الركيزة الاساسية لعملية التنمية الزراعية، يعطي دلالات متباينة. فلا شك ان هذه الجمعيات قد نجحت في استقطاب عدد كبير نسبيا من المزارعين خلال فترة قصيرة لا تتعدى ثلاث سنوات، اذ يعتقد بأن حوالي ١٥٪ من المزارعين قد انضموا لعضوية هذه الجمعيات. كما دخل التعاون ولكن بدرجات متفاوته الى عدد كبير من القرى ربما يصل الى ٥٠٪ من قرى الضفة الغربية. وهذا يعني

ان الجمعيات التعاونية اصبحت احدى اهم الوسائل للاتصال مع قطاعات واسعة من المزارعين. ولهذه الحقيقة اهمية خاصة في الظروف الراهنة حيث تفتقر المناطق المحتلة الى السلطة الوطنية وما ينبثق عنها من اجهزة متخصصة. لذلك فان للتعامل مع المزارعين من خلال الجمعيات ميزات عملية كثيرة بالمقارنة مع التعامل المباشر معهم.

بالرغم من الدعم الكبير الذي تلقته الجمعيات الزراعية في الضفة الغربية من المنظمة التعاونية والمؤسسات الاجنبية الخاصة، الا ان التقويم الموضوعي لمنجزات هذه الجمعيات يبين بوضوح انها لم تحقق حتى الان الا الحد الادنى من الطموحات والاهداف التي وضعت لها. وينطبق هذا بشكل خاص على الجمعيات التعاونية في الالوية الشمالية،والتي لم تتمكن حتى الآن من القيام بخدمات ملموسة في مجالات التسويق والتوريد لاعضائها، باستثناء اصدار شهادات المنشأ. وحتى بالنسبة للخدمات الآلية التي تقدمها بعض هذه الجمعيات فانها محدودة جدا ولا تتناسب مطلقا مع الامكانيات المتيسرة لها.

ان قصور الجمعيات الزراعية عن القيام بالمهام التي اسست من اجلها هو محصلة لعدة اسباب وعوامل معقدة معظمها يقع فوق ارادة العاملين في هذه الجمعيات ولعل من ابرز هذه العوامل هو الضعف المتأصل في روح العمل الجماعي في اوساط المجتمعات الريفية، لا في الضفة الغربية فحسب،بل في المجتمعات العربية بشكل عام. بل انه من الملفت للنظر ان هنالك تراثا لا يستهان به من الحكم والامثال التي تكرس العمل الفردي وتدعو الى التباعد عن العمل الجماعي (العب وحدك بتيجي راضي، ما حك جلدك مثل ظفرك.....الخ). ولا شك ان المشاكل التي رافقت مسيرة الحركة التعاونية قد اعطت قدرا اكبر من المصداقية لمثل هذه القناعات لدى كثير من الناس. وعلى العكس من ذلك فان سجل العمل الخاص كما يتمثل في المبادرات الفردية، سواء في القطاع الزراعي او خارجه كان افضل بكثير.

ولكن الاضافة الى ذلك فان المصدر الاهم للمشاكل التي تواجه الحركة التعاونية في الضفة الغربية هو ما يتعلق منها بوقوع هذه الحركة تحت سلطة غير وطنية لا يتوقع منها ان تكون معنية حقا باقامة حركة تعاونية تؤدي خدمات ملموسة في المجالات الزراعية. والمشكلة الرئيسية هنا هي ان القانون التعاوني الذي تعمل به السلطة، وهو قانون ١٧ لسنة ١٩٥٦، يعطي للسلطة الحكومية المسؤولة عن